مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 13 – العدد: 02 (2022)، ص: 291 - 306
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الإصلاح - دراسة تحليلية تقييمية -

The agricultural sector in Algeria between reality and the needs of the reform - An analytical and evaluation study -

ياسين بوعبدلي

مخبر MQEMADD، جامعة الجلفة (الجزائر)، bouabdelli.y@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/19 تاريخ القبول: 2022/10/11 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:

تولي الجزائر في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لإيجاد بدائل تنموية خارج قطاع المحروقات، وذلك راجع بالأساس إلى مجموعة من الأسباب الموضوعية لعل أهمها أن النفط ثروة زائلة لا محالة، زيادة على أنه لا يمكن التحكم في أسعاره وبالتالي لا يمكن التحكم في التنمية الاقتصادية وقدراتنا التمويلية للاقتصاد الوطني بشكل جيد.

هذه الأسباب وأخرى جعلت الحكومات المتعاقبة تسعى جاهدة لتنويع الاقتصاد الوطني لإيجاد بدائل أو على الأقل دعائم للاقتصاد الريعي كمرحلة أولى بغية الوصول إلى اقتصاد خارج قطاع المحروقات يقوم على الإنتاج والاستثمار في القطاعات الراكدة حاليا - والتي ليست في مرحلة تشبع والتي يمكن تحفيزها خاصة القطاع الفلاحي- ، فما هي مفاتيح تحفيز هذه القطاعات الراكدة، وما هي النسب المستهدفة، وما هي الوسائل التنفيذية لتحفيزها وتنشيطها.

الكلمات المفتاح : بدائل تنموية ؛ التنمية الاقتصادية ؛ الاقتصاد الوطني ؛ تنويع الاقتصاد الوطني، القطاع الفلاحي.

تصنيف JEL : O13 ، Q4.

Abstract:

In recent years, Algeria has attached great importance to finding development alternatives outside the hydrocarbon sector, This is mainly due to a number of objective reasons. The most important of these is that oil is inevitably an inexhaustible wealth. Moreover, its prices can not be controlled. Financing of the national economy well.

These and other reasons have made successive governments strive to diversify the national economy to find alternatives or at least the foundations of the rent economy as a first stage in order to reach an economy outside the hydrocarbons sector based on production and investment in stagnant sectors that are not in a saturation stage and which can be stimulated, especially the agricultural sector. What are the keys to stimulating these stagnant sectors, what are the target ratios, and what are the operational means to stimulate and stimulate them.

Keywords: Developmental Alternatives; Economic Development; National Economy; Diversification of the National Economy, the Agricultural Sector

Jel Classification Codes: O13, Q4.

1. مقدمة:

في ظل الأزمة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط، يؤكد خبراء ضرورة بحث الحكومة عن مداخيل بديلة خارج قطاع المحروقات، مؤكدين أن قطاع الفلاحة يشكل البديل الأمثل للخروج من هذه الأزمة.

وتعد الفلاحة أهم القطاعات الراكدة الواجب تفعيلها في الاقتصاد الجزائري، والاعتماد عليها كبديل لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بالاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الاستيراد والتي بلغت في مجملها 50مليار دولار.

1.1 إشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية: **ماهي سبل تفعيل القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟**

2.1 أسئلة البحث:

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة وهي:

- ماهي إمكانات القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ماهي مختلف البرامج التنموية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر.
- ماهي أعراض القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ماهي آفاق القطاع الفلاحي في الجزائر.

3.1 فرضيات البحث:

من خلال اسئلة البحث يمكن وضع مجموعة من الفرضيات وهي:

- للجزائر إمكانات متعددة، كالموارد المالية، المائية، الأرضية والبشرية.
- شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001.
- يعاني القطاع الفلاحي الجزائري من أعراض ومشاكل عديدة انعكست على مكانته الاقتصادية.
- إن القطاع الفلاحي يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية باحتلاله مكانة هامة ضمن البرنامج التنموي الجديد.

2. إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري:

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي يقدر بـ 1644 كم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، ويمكن تلخيص هذه الموارد وفق الترتيب التالي:

1.2 الموارد المائية :

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي[1] :

الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم^2، إلا أن 93 % من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 %، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها بنسبة 92 % بنحو 192 مليار م^3 .

الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3/السنة و13.5 مليار م^3/السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب، وتُعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، يبلغ حاليا عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود بـ 97 سد بطاقة إستعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب.

الموارد الجوفية :تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليار م^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م^3 /السنة) والجنوب (5 مليار م^3/السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 % (1.8 مليار م^3 /السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75 %) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى متيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق[2] .

2.2 الموارد الأرضية

للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 254 395 43 هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 854 487 8 هكتار فقط لسنة 2015 بنسبة 20 %من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة أرقام 2012 و 2015 ، يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة لسنة 2012 بلغت 8454630 هكتار، أي بزيادة قدرها 33224 هكتار لسنة 2015، وتشغل المساحات الموسمية حوالي50 %منها، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 926.000 هكتار بنسبة 12.33 %.[3]

3.2 الموارد البشرية

باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 1.051 مليون عامل خلال الفترة (2000-2015) وتراوحت اليد العاملة بين 1.185 مليون عامل و917 ألف عامل خلال عامي (2000-2015) على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا بحوالي 2 مليون عامل لسنتي 2007، 2008 لتعود للانخفاض مجددا بسبب مشاكل هيكلية في القطاع.[4]

4.2 الموارد الرأسمالية

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 15. 9 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، وقدرة الزيادة بـ 4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار.[5]

3. البرامج والسياسات الحكومية الموجهة لقطاع الفلاحة (2001-2019)

شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001 يمكن حصرها في الآتي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).
- البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014).
- برنامج توطيد النمو(2015-2019)

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي وإنعاش القطاع الفلاحي، لذلك وجهت تدفقات مالية لهذا القطاع والتي تظهر في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01) : مكانة القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية للفترة (2001-2019)

الوحدة : مليار دج

	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)	البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)	برنامج توطيد النمو (2015- 2019)
اجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214	22100
قطاع الفلاحة	65.4	300	1000	1000
النسبة المئوية	12.46	7.14	4.71	4.52

المصدر: أنظر:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني، 2001.

2- مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة ،2005-2009أفريل ،2005ص6.

3- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر2010

4- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2015

الشكل (01) : مكانة القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية للفترة (2001-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

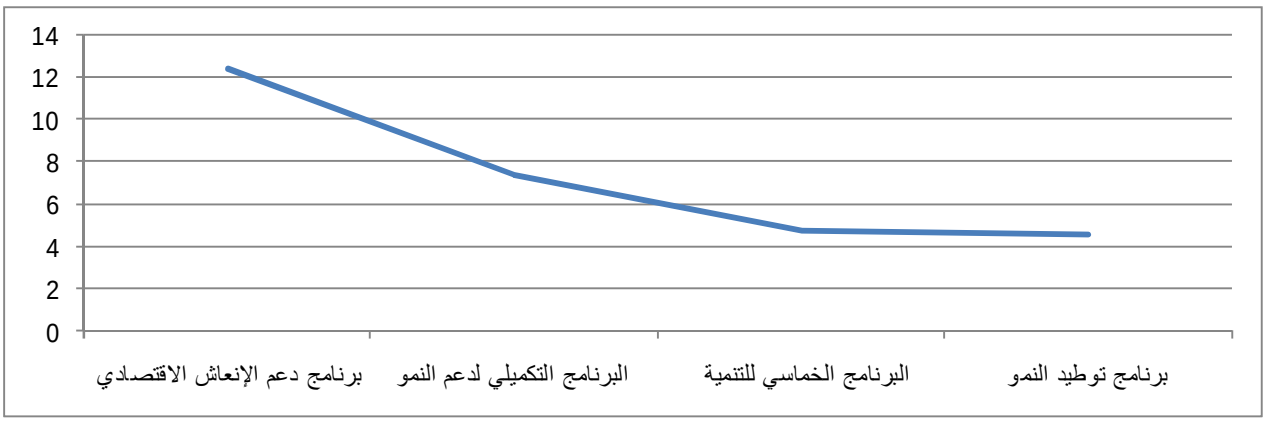

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (01)

بناء على الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن القطاع الفلاحي حظي بحصص من الاستثمارات العمومية المطبقة من خلال البرامج الاربعة، وسنتطرق إليها بالتفصيل حسب كل برنامج:

1.3 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج (7ملايير دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)[6]، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، كما هو مبين في الجدول رقم (01) وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

ومن بين أهداف البرنامج دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب شغل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي، نلاحظ أن الحصة النسبية للفلاحة من الاستثمارات تقدر بـ 12.4 في المئة بقيمة 65.4 مليار دج، جسدت هذه القيمة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

لقد حضي قطاع الفلاحة والصيد البحري بأهمية بالغة من طرف القائمين على برنامج الإنعاش الاقتصادي، رغم إطلاق برنامج خاص بالتنمية الفلاحية في سبتمبر من عام 2000، نظرا للآثار المتعددة التي ترتبت عنه، والتي تخدم بشكل مباشر الأهداف التي سطرت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خاصة وعلى رأسها القمح والحليب، حماية المناطق السهبية من التصحر، توسيع الأراضي المسقية ودعم تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية.

وقدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري ب 65.4 مليار دولار وينقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين هما : برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة وبرنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري.

استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، حيث قدر غلافه المالي بـ 55,89 مليار دينار، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)

الوحدة : 10^9 دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجمـوع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص32.

يبين الجدول رقم (02) أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر بـ 95.9 % من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، مقدار الغلاف المالي المخصص له هو 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار) يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج، زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها بـ 1140 مليار دج.

يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية[7] هي: قطاع الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان والظروف المعيشية، ويندرج في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي نال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة بـ 300 مليار دينار جزائري في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية .
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.
- إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على إنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر.
- حماية تربية المواشي وتطويرها.
- حماية الأحواض المنحدرة .
- توسيع التراث الغابي وتأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.
- تحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل السابقين، أنه رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للفلاحة بـ 3.6 مرة مقارنة مع البرنامج السابق، إلا أن مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفضت من 12.4 في المئة إلى 7.14 في المئة بقيمة 300 مليار دج.

3.3 البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

غلافه المالي يقدر بـ21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) من ضمنه مبلغ 9680مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار) باقي من البرنامج السابق، ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى، يتعلق الأمر أولا برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8%سنويا، بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5% إلى حوالي 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، ويتعلق الهدف الثالث والأخير بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10 %خلال السنوات الخمسة المقبلة.

من خلال بيانات الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) يتبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر بـ 1000 مليار دج بنسبة 4.71% ، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص بـ 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية[8]، والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 47.71%، على حساب القطاعات المنتجة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة.

4.3 برنامج توطيد النمو(2015-2019)

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، هذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي[9]، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج.

4. أعراض ومعوقات القطاع الفلاحي:

إن القطاع الفلاحي الجزائري أصبح عاجزا عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تغطيته وتحقيقه للاكتفاء الذاتي لبعض المنتوجات الغذائية ذات البعد الاستراتيجي، وللوصول إلى حلول جذرية لا بد من أولا التعرف على أعراض ومظاهر القصور ومكامن الخلل، شأنه شأن ذلك المريض الذي تظهر عليه أعراض المرض من الحمى والألم أو نزيف يجعله عاجزا عن أداء مهامه ووظيفته، ويمكن تلخيص هذه الأعراض من خلال المظاهر الأربعة التالية :

1.4 ضعف المساهمة في النمو الاقتصادي:

الجدول والشكل الموالي يوضحان معدل النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي (2001-2019)

الجدول رقم (03): معدل النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل	13.2	1.3-	19.7	3.1	1.9	4.9	5	3.8-	21.1	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	6.0	1.8	1	5	2.3

المصدر: بنك الجزائر(2005.2010.2015،2018)، التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي، البنك الدولي

الشكل رقم (02): معدل النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي.

الوحدة: نسبة م

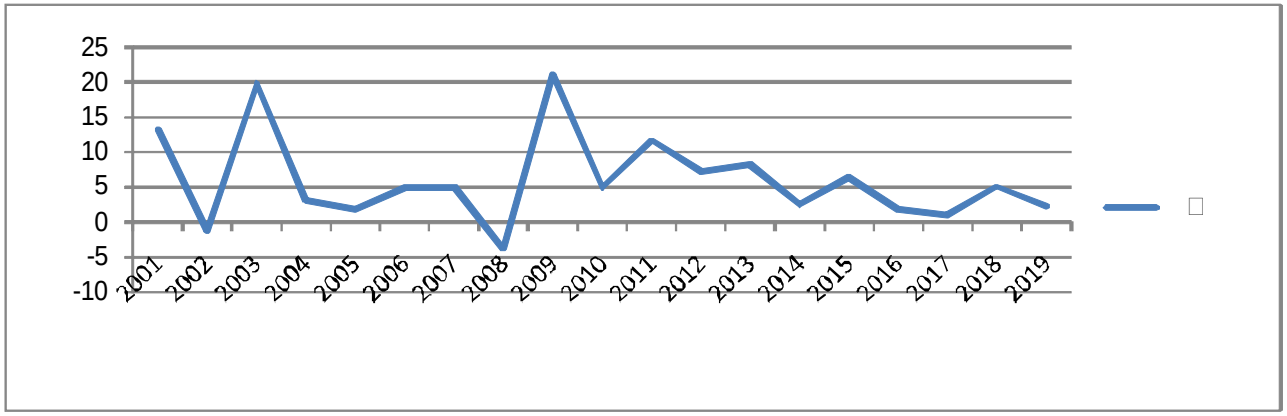

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (03)

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن هناك تذبذبا شديدا في معدلات النمو القطاعي للفترة (2001-2015) صعودا وهبوطا حيث سجل سنة 2001، 2002، 2003، 2004 نسبة 13.2%، -1.3 %، 19.7%،3.1% على التوالي بسبب الظروف المناخية، وهذا رغم ماخصص له من برنامج الإنعاش الاقتصادي ما قيمته 55.9 مليار دينار، وبداية من 2005 مع المخطط التكميلي لدعم النمو خصص لهذا القطاع 5 أضعاف ما خصص له في البرنامج السابق بحوالي 300 مليار دينار، إلا انه لم يتجاوز نسبة 5.7 % في المتوسط بل عرف نسبة -3.8 % بسبب الجفاف، ليخصص له مع بداية برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) ما يناهز 1000 مليار دينار وهو مبلغ جد مرتفع، إلا أن المعدل لم يتجاوز 1% سنة 2017، ويرجع ذلك لغياب إستراتيجية واضحة يخضع لها هذا القطاع تضمن له النمو

والتطور متجاوزة التأثيرات الكبيرة لتغيرات المناخ وأثرها على تلك التذبذبات، ومراقبة صارمة لطرق صرف تلك الأغلفة المالية المعتبرة.

2.4 تراجع في المكانة الاقتصادية

تشير بيانات الجدول الت تشير بيانات الجدول التالي إلى أن وزن قطاع الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة (2001-2019) لا يتعدى 12% محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى .

الجدول رقم (04) : تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2019/2001)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	9.0	9.9	10.6	11.7	12.3	11.9	12	11.8

المصدر: بنك الجزائر(2005.2010.2015،2018)، التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي، البنك الدولي.

الشكل رقم (03): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2019/2001)

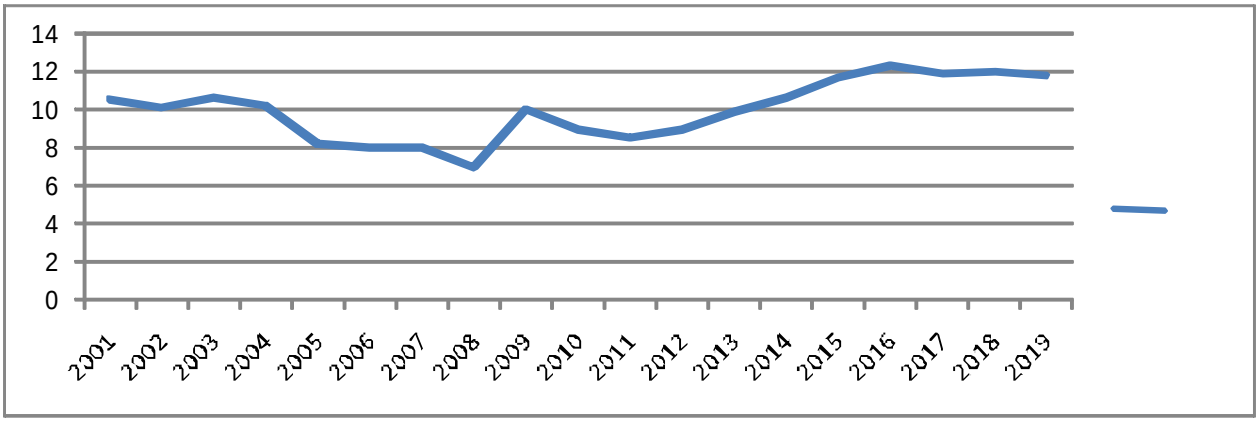

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول (04)

هذا القطاع لا يمثل في المتوسط سوى 10% من الناتج المحلي، وهو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة، ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد ألان مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

ويعرف قطاع الفلاحة أداء متذبذبا طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع،كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع في الجزائر ما زال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع.[10]

إن تحسن النسبة لسنة 2016 حيث وصلت إلى 12.3% قد يرجع لتطبيق برنامج تطوير الفلاحة PNDA والذي من خلاله تتجه الفلاحة الجزائرية نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، والتطبيق الفعلي لهذا البرنامج أكيد سيزيد في حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

3.4 عجز في الميزان التجاري الزراعي

الجدول رقم (05) : تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2019/2014)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	323	235	327	348	373	407.86
الواردات	11005	9316	8224	8437	8573	8072
الرصيد	10682 -	9081-	7897-	8089-	8200-	7664.14-

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك للسنوات من 2014 الى 2019

الشكل رقم (04) : تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2019/2014)

الوحدة :مليون دولار

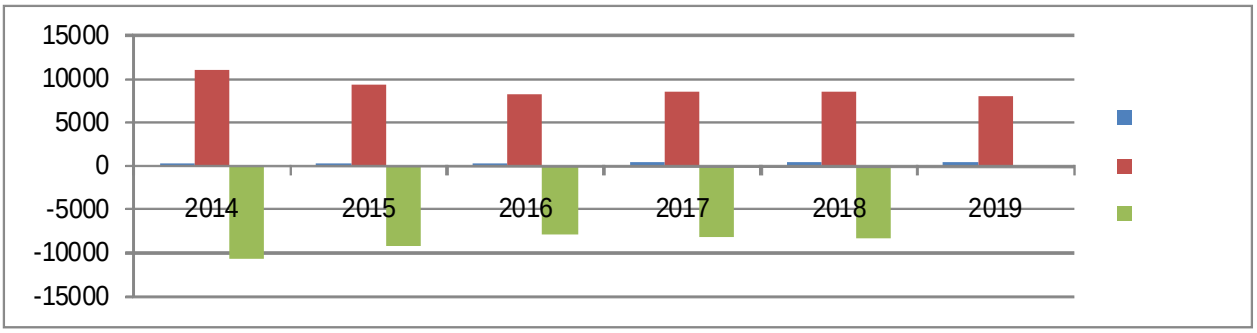

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول (05)

تشير النتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه إلى أن العجز في الميزان التجاري الزراعي مرتفع حيث بلغ قيمة 10682مليون دولار لسنة 2014 ووصل الى 7664.14 مليون دولار سنة 2019 ،مؤشرا الى انخفاض جد محسوس بسبب سياسات التقشف والحد من الاستيراد، علما أن معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية ثابتا في حدود 3 %، وهو ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي.

4.4 تدني المساهمة في العمالة: يوضح الجدول تدني مساهمة العمالة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2011-2019)

الجدول رقم (06) : مساهمة القطاع الزراعي في العمالة خلال الفترة (2011-2019)

و: ألف شخص

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبةالمساهمة(%)	10.77	8.96	10.57	9.87	8.65	7.97	10.14	9.69	9.86

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر، البنك الدولي

الشكل رقم (05) : مساهمة القطاع الزراعي في العمالة خلال الفترة (2011-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

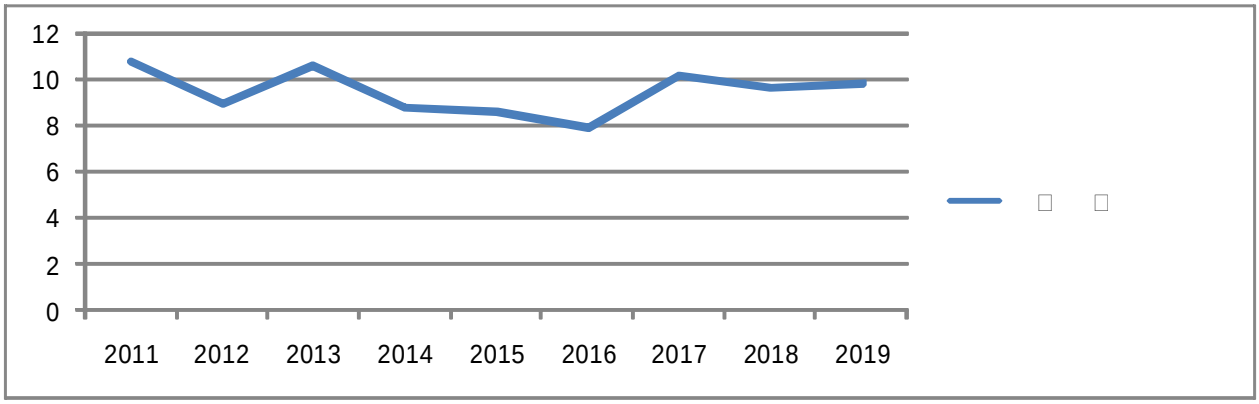

المصدر:من إعداد الباحث، بناء على الجدول رقم (06)

من خلال بيانات الجدول والشكل السابقين، يتضح ان مساهمة القطاع الزراعي في العمالة في حدود 10% خلال الفترة 2019/2011، ونسجل هبوطا تنازليا من 25.54 %خلال سنة 2001 إلى 7.79 سنة 2016، ثم 9.86 سنة 2019، ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف العمالة وهذا غير مرغوب فيه، باعتبار أنه قطاع غير منتج للثروة.

إن الأعراض السابقة كانت نتيجة عدة أسباب (معوقات) نذكر بعضها :

1- سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة و الفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية الصناعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على حد سواء لما كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية، وتلك الثقافة الراسبة تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة، وباستثناء 20 أو30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فإن أغلب المؤسسات المتبقية ما زال تسيرها ضعيف جدا.[11]

2- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.[12]

3- استفحال ظاهرة الفساد الإداري، وهذا الكلام ليس مرسل أو اعتباطي بل هو موثق وله مصادره المحكمة، رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح بإعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكان بالإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة والمتابعة، سيما وأن بنية الاقتصاد الجزائري الحالية تتكون من 60% محروقات و10% زراعة و15% خدمات و5% صناعة، لكن في حال استثمار 286 مليار دولار بحوكمة إقتصادية (الشفافية: المساءلة، الإئتمان) يمكن أن تتغير هذه النسب لصالح القطاعات المنتجة.

4- البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، ومنه

فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع النشطين في المجال.

5- إقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في إدارة ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية، وذلك على العكس في المؤسسات الكورية أو حتى المغربية حيث تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية.[13]

5. آفاق القطاع الفلاحي:

إن القطاع الفلاحي يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية باحتلاله مكانة هامة ضمن البرنامج التنموي الجديد[14] لآفاق2030، وهذا وفق إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي ليكون بديل تنموي خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

تعتمد هذه الإستراتيجية على عدة محاور لتحقيق أهدافها وهي:[15]

1.5 المحاور الإستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية :تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية و الصيد البحري حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور إستراتيجية تتمثل في:

المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم و توسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة و تقوية المكننة و ترقية الصيد التقليدي و تثمين المنتجات الفلاحية و الغابية و الصيدية.

المحور الثاني: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية و الصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية و تكييف سياسة الدعم و التمويل، و بتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل و وسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البُنى التحتية الفلاحية والريفية و الصيدية ، و تطوير إنتاج أغذية الماشية و تطوير تربية المائيات البحرية و في المياه العذبة و تثمين الخضر و الفواكه و الزراعات الصناعية.

المحور الثالث: تقوية الحماية و حفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات و معالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية، و إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال و تقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه، والصيد المسؤول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية و مكافحة التلوث البحري.

المحور الرابع: تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع و تقوية نظام الوقاية و المراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات و الكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

المحور الخامس: إن متابعة وتقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى قطاع الفلاحة.

2.5 الأهداف المرجوة و آليات التنفيذ: القطاع الفلاحي حسب النموذج التنموي الجديد يعمل على تحقيق عدة أهداف وهي موضحة بالأشكال التالية:

الفلاحة و تربية الماشية.

الشكل رقم (06): أهم المشاريع المتعلقة بالفلاحة وتربية الماشية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة: http://www.minagri.dz

الصيد البحري وتربية المائيات.

الشكل رقم (07) : أهم المشاريع المتعلقة بالصيد البحري وتربية المائيات

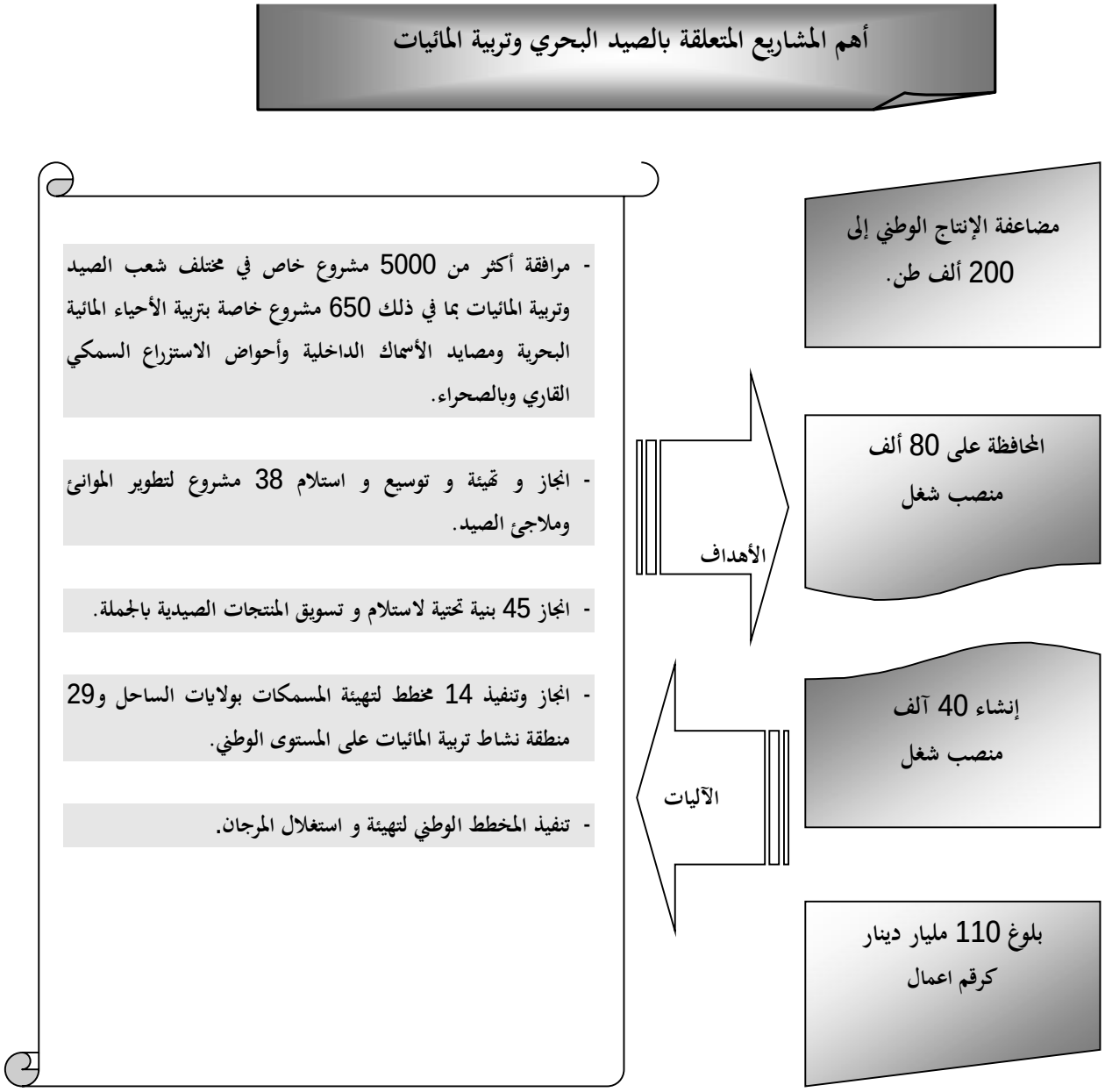

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري على الموقع الرسمي:http://www.minagri.dz

الا ان هذه المشاريع تعرف بعض النقائص والصعوبات المسجلة والتي يجب تداركها لتحقيق الأهداف المرجوة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- طول إجراءات دراسة الملفات ومنح القروض من طرف البنوك لمشاريع تربية المائيات.
- المطالبة بتسريع التغطية الإجمالية لقروض الاستثمار.
- نقص في عملية التحسيس والإعلام والمرافقة في مجال الاستثمار في بعض الولايات.
- نقص التكفل بانشغالات المهنيين من طرف مؤسسات تسيير الموانئ.

الغابات والأحواض المائية.

الشكل رقم (08): أهم المشاريع المتعلقة بالغابات والأحواض المائية

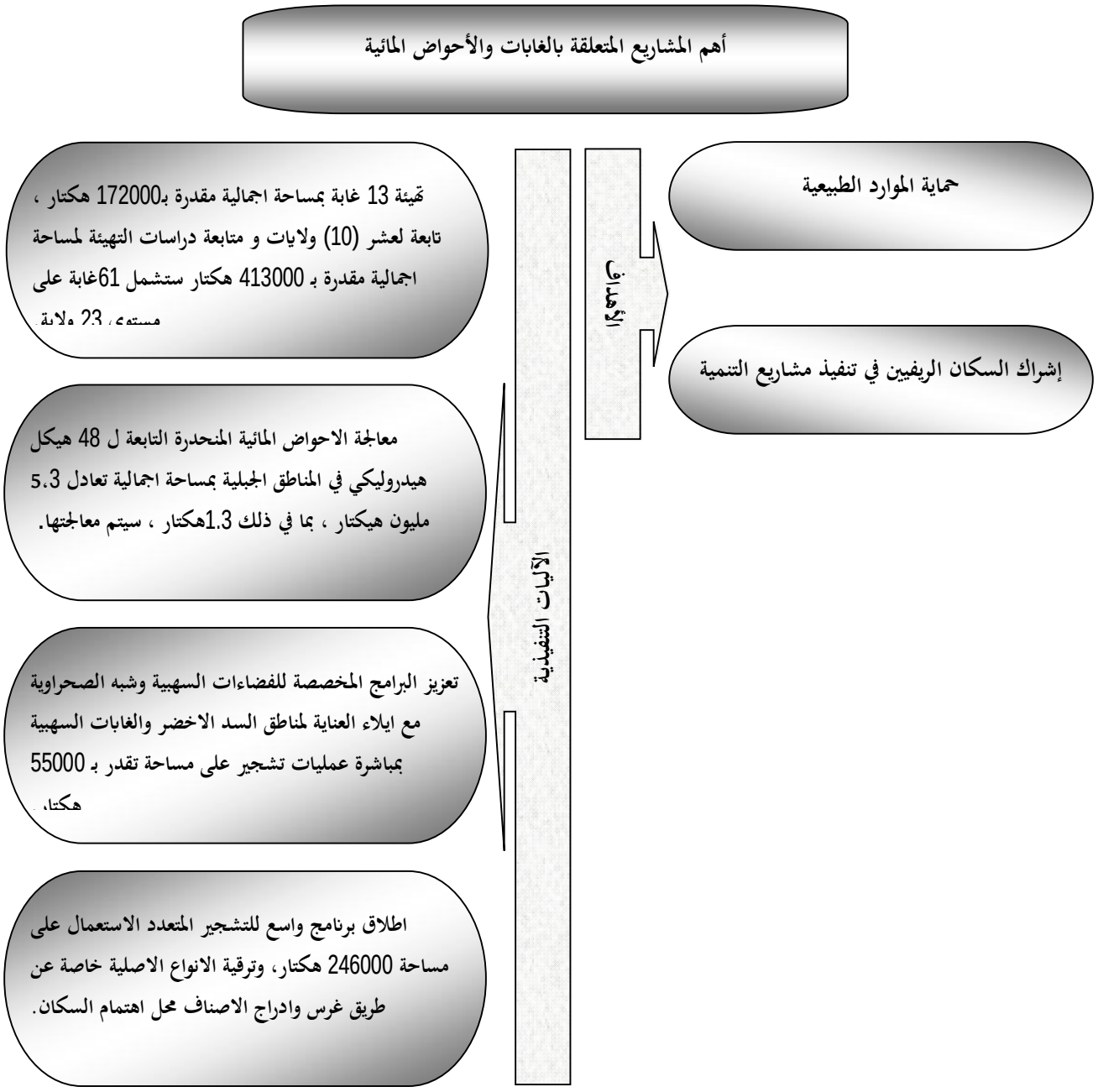

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري على الموقع الرسمي:http://www.minagri.dz

6. خلاصة:

سيبقى الاقتصاد الجزائري مهددا إذا لم يتم إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا للتخلص التدريجي من التبعية المطلقة للريع البترولي، و يجب على الدولة أن تعطي عناية كبيرة للقطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع الفلاحي والذي هو بمثابة بديل حقيقي متاح أمام الاقتصاد الجزائري، خصوصا أن الجزائر تمتلك كل المؤهلات والمقومات في هذه الخيارات الإستراتيجية التي تسمح لها بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

فالقطاع الفلاحي يمكن للجزائر من خلاله، أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، خاصة في ظل توفر البنية التحتية من أراضي صالحة للزراعة، وأخرى قابلة للاستصلاح، وتوفر مخزون هائل من المياه الجوفية إضافة إلى مقومات أخرى، لهذا يجب إعطاء أهمية خاصة لهذا القطاع وإنعاشه بعد تراجع مكانته الاقتصادية حيث لم تفق نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام نسبة 11.8% سنة 2019، لهذا تسعى الحكومة إلى إنعاش هذا القطاع حسب ما جاء به النموذج التنموي الجديد.

7. الهوامش والإحالات:

[1] عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل؟**، ملتقى دولي:استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 24/23نوفمبر 2014، ص9.

[2] Boualem RRMINI, la problematique d l eau en Algerie, Office des publication universitaires, alger, 2005, p17.

[3] عماري زهير، **مرجع سابق**، ص9.

[4] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص119

[5] عماري زهير، **مرجع سابق**، ص123.

[6] عز الدين علي ،**التنويع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنوية وتحديات الواقع**، دراسات اقتصادية، المجلد16، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022، ص433.

[7] هدى بن محمد ،**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جامعة القاهرة، مصر، 2020، ص45.

[8] حميد باشوش ،**دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد06، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2015، ص 163 .

[9] بن عزيز اسامة، بوعبدلي ياسين، **التنويع الاقتصادي في الجزائر والبدائل التنموية المتاحة- قطاع الزراعة نموذجا- دراسة تحليلة باستخدام طريقة تحليل المركبات الاساسية ACP**، الملتقى الوطني حول التنويع الاقتصادي ومحددات التنمية المستدامة في الجزائر، ، جامعة الجلفة، الجزائر، 10 ديسمبر2021 ، ص9.

[10] بوعبدلي ياسين، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2018/2017، ص120.

[11] شاهد الياس، دفرور عبد النعيم ، **ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهار اسعار البترول**، ملتقى وطني: المؤسسات الاقتصادية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، جامعة قالمة، الجزائر، 26/25افريل2017، ص13.

[12] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2010، ص303.

[13] شاهد الياس، **مرجع سابق**،ص13.

[14] بشير مصيطفى ، **نهاية الريع –الازمة والحل-** ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 23.

[15] بوعبدلي ياسين، **مرجع سابق**، ص120.